

نحو تنمية مجتمعية شاملة بقيادة المجتمع دراسة تشاركية حول حقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة

مدينة سلفيت

2025



نحو تنمية مجتمعية شاملة بقيادة المجتمع دراسة تشاركية حول حقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة

مدينة سلفيت

2025



إعداد:

مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية - بلدية سلفيت - فريق المساءلة الشبائي الشامل

فريق العمل في مؤسسة قادر

عندليب العطاونة

محمد اللحام

عمار أبو حسين

وليد الشويكي

الإشراف العام :

وجورج منصور

وكارول مكر

روان شاور

تم إعداد وطباعة هذه الدراسة ضمن مشروع " تعزيز شمول وصمود المجتمعات المحلية في الضفة الغربية" المنفذ من قبل مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية بالشراكة مع مؤسسة CBM الدولية وبدعم من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ تتحمل مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية المسؤولية عن محتوى هذه الدراسة، وهي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة CBM الدولية والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ



شكر وتقدير

تتقدم مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية من مؤسسة CBM الدولية والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ بالشكر والتقدير للدعم الذي قدماه لإنجاح هذا المشروع، ونتقدم بالشكر إلى شركائنا في وزارة الحكم المحلي وبلدية سلفيت لما قدموه من مساعدة وإسناد لفريق العمل، وفريق المساءلة الشبابي الذين كان لهم دور هام في جمع البيانات من المؤسسات والأشخاص ذوي الإعاقة وأسراهم وأفراد المجتمع في مدينة سلفيت.

كما تتقدم مؤسسة قادر بخالص الشكر والتقدير لكل من شارك في مراحل إعداد الدراسة، ونخص بالذكر المؤسسات المحلية في مدينة سلفيت، ووزارة الصحة، ووزارة التربية، والتعليم. ولا يفوتنا أيضاً أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الفريق الاستشاري وفريق المشروع في مؤسسة قادر لما بذلوه من جهد لإعداد هذا الدراسة.

أعضاء فريق المساءلة الشبابي الشامل في مدينة سلفيت:

- 1- اسماء جودت عبد الرحمن قاضي.
- 2- انس برهان محمد عيسى.
- 3- دعاء مؤيد محمد مرايطة.
- 4- سيرين عباس خضر شتية.
- 5- سيف الدين موسى مصفر.
- 6- كرم وليد عزت زهد.
- 7- مجد وليد عزت زهد.
- 8- محمد يوسف مصطفى اليونس.
- 9- مرام احمد ياسين دحنوس.
- 10- نور الدين رائد عبد الله شتية.

1. مقدمة حول إعداد الدراسة والمنهجية.....	6
2. السياق العام.....	8
2.1. لمحة عن المدينة.....	8
2.2. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة.....	9
2.3. المؤسسات في مدينة سلفيت.....	10
3. واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة سلفيت.....	15
3.1. الحق في الوصول إلى التعليم.....	14
3.1.1. الوصول إلى التعليم المبكر.....	15
3.1.2. الوصول إلى التعليم الأساسي والثانوي.....	15
3.1.2.1. مؤشرات التعليم الرئيسية الخاصة بالتعليم الأساسي والثانوي على مستوى المدينة.....	15
3.1.2.2. مستوى موازنة المدارس في سلفيت من وجهة نظر الأشخاص ذوي الإعاقة.....	16
3.1.2.3. نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي بين الطلبة ذوي الإعاقة.....	18
3.1.3. الالتحاق بالتعليم العالي.....	18
3.1.4. الالتحاق بالتدريب والتعليم المهني.....	18
3.2. الحق في التمكين الاقتصادي والعمل.....	19
3.2.1. الحق في التمكين الاقتصادي والعمل.....	19
3.3. الوصول إلى الخدمات الصحية.....	21
3.3.1. الخدمات الصحية المتوفرة.....	21
3.3.2. مستوى تغطية الخدمات الصحية من خلال التأمين الصحي.....	21
3.3.3. احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة (التغطية ووصول الأشخاص ذوي الإعاقة.....	21
3.4. المشاركة في الأنشطة الثقافية والترفيهية.....	23
3.5. المشاركة في الحياة السياسية.....	25
3.6. حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحماية الاجتماعية ومستوى وصولهم للخدمات.....	26
3.6.1. الوصول إلى الخدمات الاجتماعية.....	26
3.6.2. واقع الحماية والدعم المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة.....	27
3.7. توجهات أفراد المجتمع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.....	26
4. الاستنتاجات.....	27
5. التوصيات.....	30

أهداف الدراسة وأهميتها

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تشخيص تشاركي لواقع واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة سلفيت، من خلال إشراك المجتمع المحلي بمختلف مكوناته في تحليل التحديات وتحديد الفرص ذات العلاقة. وتنبع هذه المقاربة من إيمان راسخ بأهمية الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه المجتمعات المحلية في قيادة جهود التنمية، بما يضمن إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة كفاعلين أساسيين في مختلف مناحي الحياة، وبحول دون تهميشهم أو استبعادهم.

كما تسعى الدراسة إلى تعزيز التنسيق وبناء الروابط بين المؤسسات الحكومية، والبلدية، والمؤسسات التنموية، والمنظمات الأهلية، والمبادرات التطوعية والمجتمعية، والقطاع الخاص، بهدف تطوير استجابات أكثر شمولاً وفعالية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتدعم الدراسة جهود دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمات والأنشطة المجتمعية، بالاستناد إلى المبادئ الحقوقية التي نصت عليها الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، خصوصاً في مجالات التعليم، والصحة، والعمل، والحماية الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية. وتطمح الدراسة إلى تعزيز الشراكة المجتمعية في صياغة السياسات والبرامج المطية، وبناء قاعدة معرفية تستند إلى الواقع المحلي وتدعم عملية اتخاذ القرار، وتوجيه التدخلات التنموية بما يتوافق مع حقوق واحتياجات الفئات المهمشة عموماً، والأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص. ومن المتوقع أن تُشكل نتائج الدراسة إطاراً استراتيجياً للشراكة بين مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، وبلدية سلفيت، والمؤسسات المطية، وفريق المساءلة المجتمعية في المدينة، بحيث تُسهم هذه الشراكة في تنفيذ تدخلات وأنشطة مباشرة تهدف إلى ردم الفجوات القائمة في التمتع بالحقوق، وتعزيز المشاركة الفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة. كما ستعمل مؤسسة قادر على تيسير بناء الروابط وتعزيز التشبيك بين بلدية سلفيت والمبادرات والمؤسسات المحلية، وكذلك الجهات الرسمية والأهلية والدولية العاملة في مجال التنمية المجتمعية، بما يعزز العمل المشترك على الأولويات المتفق عليها ويكرّس مبدأ الشمول في جميع مجالات الحياة.

منهجية إعداد الدراسة:

تعتمد عملية إعداد الدراسة على نهج تشاركي يجمع بين البحث الميداني وتحليل البيانات الثانوية، بهدف تقديم صورة شاملة عن واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمعات المستهدفة. يستند هذا النهج إلى معايير حقوقية وإنمائية تضمن شمول حقوق وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة مع مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على وصولهم للخدمات والحقوق الأساسية.

لضمان جودة ودقة البيانات، تم تنفيذ سلسلة من الخطوات المنهجية التي بدأت بالتدريب وبناء القدرات، حيث قامت المؤسسة بتشكيل فرق مساءلة شبابية في المناطق المستهدفة، وتدريبها على موضوعات مختلفة منها أدوات البحث الميداني، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومتطلبات الشمول، والمناصرة والمساءلة المجتمعية.

اعتمدت منهجية إعداد الدراسة على مصادر بيانات متنوعة شملت:

البيانات الأولية: تم جمعها عبر المقابلات المباشرة، والمجموعات البؤرية، والاستبيانات، واللقاءات المجتمعية.

البيانات الثانوية: ثم الحصول عليها من خلال التقارير الرسمية، والإحصاءات الوطنية، والخطة الاستراتيجية المحلية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- بيانات خاصة حول الإعاقة في البلدات المستهدفة، بالإضافة إلى البيانات المحدثة لدى وزارة التربية والتعليم الخاصة بالمدارس في المناطق المستهدفة.

اشتملت عملية جمع البيانات الأولية في مدينة سلفيت على ما يلي:

- تعبئة استبيانات مع 58 أسرة لديها أفراد من ذوي الإعاقة، و58 شخصاً من ذوي الإعاقة بغرض التعرف على واقع واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتم تعبئة استبيانات مع 53 فرداً من المجتمع المحلي، لاستكشاف توجهاتهم ومواقفهم تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم.
- إجراء مقابلات مع ممثلي المؤسسات المحلية، بما في ذلك البلدية، ومؤسسات المجتمع المحلي، ورياض الأطفال، والمؤسسات الصحية الحكومية والخاصة، لتقييم شمول الخدمات المقدمة.
- المجموعات البؤرية: تم تنظيم 3 مجموعات بؤرية شارك فيها 22 شخصاً من الأشخاص ذوي الإعاقة (أطفال، والشباب ونساء) وأسرهم، وممثلون عن المؤسسات المحلية والتربوية في مدينة سلفيت.
- اللقاء المجتمعي: عُقد لقاء مجتمعي لمراجعة البيانات الأولية، مع مشاركين ومشاركات من المجتمع المحلي، بهدف التشاور في الاستنتاجات، وتحديد الأولويات المحلية بناءً على البيانات الميدانية، والتوافق على التدخلات في القطاعات المختلفة لتعزيز شمول الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين وصولهم إلى حقوقهم في مختلف المجالات. وشارك في اللقاء المجتمعي ممثلون عن الهيئات المحلية، والأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وممثلو المؤسسات المحلية.

2.1. لمحة عن المدينة

مدينة سلفيت، الواقعة في الضفة الغربية على تلة جبلية ترتفع 570 متراً فوق سطح البحر، تُعد مركزاً هاماً لمحافظة سلفيت، يمتد تاريخها العميق إلى العصور الكنعانية، حيث كانت تُعرف قديماً بـ "سل فيت"، التي تحمل معاني متعددة في اللغات المختلفة.

يُقدّر عدد سكانها وفقاً لتقديرات بلدية سلفيت أكثر من 15 ألف نسمة، وتعتمد بشكل كبير على الزراعة، إذ تشتهر بزراعة الزيتون، واللوز، والتين، والعنب.

المدينة القديمة، التي لا تزال تحتفظ بطابعها المعماري التقليدي من الأقواس والعقود، تُعتبر شاهداً حياً على تاريخ طويل من الحضارات المتعاقبة مثل الرومان والمسلمين، الذين أثروا في تطور المدينة عبر العصور. كما تطل المدينة على وادي عين المطوي من الغرب ووادي الشاعر من الشرق، مما يمنحها موقعاً استراتيجياً يربطها ببقية المناطق المجاورة.

أما فيما يتعلق بالمعالم الأثرية، فتضم سلفيت العديد من الخرب والمواقع التاريخية مثل خربة عدس، وخربة جلال الدين، وكفل حارس، التي تضم مقامات وآثاراً تدل على عراقة المدينة، بالإضافة إلى وجود بقايا معاصر حجرية تشير إلى تاريخ طويل من الزراعة والإنتاج المحلي.

خدمة الكهرباء: تغطي شبكة الكهرباء كافة الأحياء، وتمتلك بلدية سلفيت محطة طاقة شمسية لإنتاج الكهرباء.

خدمة المياه: تغطي شبكة المياه 100% من الوحدات السكنية في مدينة سلفيت وضاحية خربة قيس وقربة فرخة، بطول تقريبي يبلغ 100 كم. ويتم التزويد يومياً دون انقطاع (24/7)، حيث تبلغ حصة الفرد 110 لترات يومياً.

الصرف الصحي: توجد شبكة صرف صحي تغطي 85% من الوحدات السكنية في مدينة سلفيت، ويتم تنقيتها في محطة التنقية.

خدمة النفايات: تُقدّم خدمة جمع النفايات بشكل دوري في المدينة، وتغطي حوالي 98% من المنطقة الجغرافية.

الطرق والمواصلات: تتمتع مدينة سلفيت بشبكة طرق داخلية بطول 85 كم، حيث تبلغ الطرق المعبدة 55-60 كم، في حين أن 10-20 كم من الطرق المعبدة بحاجة إلى إعادة تأهيل. كما ترتبط المدينة بالقرى والبلدات المجاورة عبر طرق يبلغ طولها 30 كم، منها 10 كم معبدة، و18 كم معبدة بحاجة إلى إعادة تأهيل، و2 كم غير معبدة.

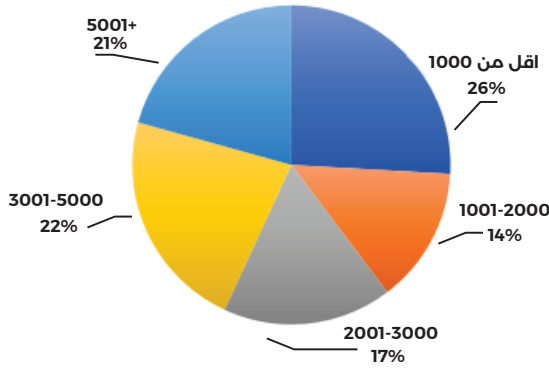
2.2. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة:

حجم الاسرة وأفرادها من الأشخاص ذوي الإعاقة: بلغ متوسط حجم أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في سلفيت حوالي 6.4 أفراد، بينما بلغ متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية حوالي 4.7 أفراد للعام 2022 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

أشار 22% من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة المستطلعين لديهم فرداً واحداً من الاشخاص ذوي الإعاقة على الأقل عاطلاً عن العمل، بينما 10% من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم شخصان أو أكثر من ذوي الإعاقة عاطلون عن العمل.

كما تبين ان حوالي 84% من أرباب الأسر المستطلعين هم من الأشخاص ذوي الإعاقة، في حين أظهرت النتائج أن نسبة الأسر التي تضم فرداً واحداً من الأشخاص ذوي الإعاقة تبلغ 76.8% من إجمالي الأسر المستطلعة، بينما تضم 19.6% من الأسر فردين من ذوي الإعاقة، و3.6% تضم ثلاثة أفراد أو أكثر. وقد اختلفت أنواع الإعاقة حيث بلغت نسبة الأشخاص ممن لديهم صعوبة في الحركة واستخدام الأيدي حوالي 38.3% من إجمالي الأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص الذين لديهم صعوبات سمعية يشكلون 6.7%، وحوالي 5% لديهم صعوبات بصرية، إضافة إلى 50% لديهم إعاقات متعددة، تشمل وجود أكثر من نوع واحد من الإعاقة مثل الإعاقات الحركية والحسية والذهنية معاً.

الوضع الاقتصادي ومستوى الدخل: أظهرت النتائج الميدانية أن الدخل الشهري لحوالي 26% من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة المستطلعة في المدينة لا يتجاوز 1000 شيكل شهرياً، وحوالي 14% منهم دخلها لا يتجاوز 2000 شيكل شهرياً وهو ما يضع هذه الأسر تحت خط الفقر البالغ 2470 شيكلًا شهرياً، بينما تجاوز الدخل الشهري لحوالي 21% من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة الـ 5000 شيكلًا شهرياً.



التوزيع النسبي لدخل أسر الأشخاص ذوي الإعاقة حسب فئات الدخل المختلفة - شيكل

الإنفاق الشهري للأسر: تبلغ قيمة متوسط الإنفاق الشهري لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة المستطلعين في مدينة سلفيت حوالي 3800 شيكل، مقارنةً بمتوسط الإنفاق الشهري للأسر في الضفة الغربية، والذي يبلغ 5800 شيكل للأسرة ذات حجم متوسط يبلغ 5.2 فرد للعام 2017 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني). وتُعزى هذه الفجوة إلى تدني متوسط دخل أسر الأشخاص ذوي الإعاقة مقارنة بحجم الإنفاق الشهري، إذ بلغ متوسط الإنفاق الشهري على الصحة والعلاج حوالي 500 شيكل، مع تخصيص 200 شيكل للأشخاص ذوي الإعاقة، وبلغ متوسط الإنفاق على الطعام لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة حوالي 2000 شيكل شهرياً.

2.3. المؤسسات في مدينة سلفيت:

بالإضافة إلى بلدية سلفيت، تضم المدينة مؤسسات حكومية واهلية تعمل في مجالات متعددة ، تشمل التمكين الاقتصادي والخدمات التعليمية والصحية، والتنمية المجتمعية والرياضية. وفي إطار الدراسة، تم القيام بزيارة (10) مؤسسات مختلفة في مدينة سلفيت للاطلاع على واقع خدماتها وأدوارها في دعم الفئات المستهدفة.

بلدية سلفيت: تُعتبر بلدية سلفيت من أقدم البلديات الفلسطينية، حيث تشكّلت أول بلدية في سلفيت عام 1882 م. ويتكون مجلس بلدية سلفيت المنتخب من 15 عضواً. يرأسه الأستاذ عبد الكريم زيدي الذي تم انتخابه رئيساً للاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية. تعد بلدية سلفيت المؤسسة الرئيسية والقوة الدافعة لعملية تنمية مدينة سلفيت وتطورها، وتولي اهتماماً خاصاً بشؤون المدينة، حيث يتلاحم أبناء المدينة مع مجلسهم المنتخب الذي يسعى مع مؤسسات المدينة إلى مواصلة وترسيخ خدماتها ورفع المعاناة عن السكان. حصلت بلدية سلفيت على أعلى تقييم في أداء جودة تقديم الخدمات على مستوى فلسطين من خلال دراسة أجراها البنك الدولي عام 2017، كما حصلت على أعلى تصنيف على مستوى فلسطين مقدم من صندوق تطوير وإقراض البلديات عام 2022 وهو تصنيف ++A.

تأثرت بلدية سلفيت بالظروف السياسية الصعبة التي مرّت بها وما زالت تمر حتى يومنا هذا على مآل العقود، وعلى الرغم من التحديات إلا أنها استمرت في التطور بسرعة، وانعكس هذا التطور على مدينة سلفيت التي شهدت نقلة نوعية في الازدهار وتطور مستوى الخدمات وتحسين البنية التحتية. ويبلغ حجم الكادر الوظيفي في البلدية 85 موظفاً منهم 12% من الأشخاص ذوي الإعاقة.

تُقدّم البلدية مجموعة من الخدمات التي تهدف إلى تحسين ظروف الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز شمولهم، من خلال موظفة مختصة "عاملة التأهيل"، التي تقوم بزيارات منزلية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرتهم، يتم من خلالها تقييم احتياجاتهم وتوجيههم إلى الجهات المناسبة (الروضات والمدارس، معاهد التدريب المهني، إلخ) أو مساعدتهم في العثور على فرص عمل. كما تعمل الموظفة على توعية الأسر بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتوجيههم إلى الجهات ذات العلاقة والتشبيك مع المؤسسات الحكومية والأهلية لتلبية احتياجاتهم. بالإضافة إلى وجود لجنة اجتماعية مكونة من أعضاء المجلس البلدي، يتم من خلالها تقديم الدعم المالي والمادي (طرود غذائية) للأسر المستورة، ومن ضمنهم العائلات التي تضم أشخاصاً ذوي إعاقة.

كما تقدم البلدية خدمات إضافية مثل دفع أقساط الكهرباء والمياه لبعض أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير تراخيص مجانية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين لديهم عجز يفوق 25%. بالإضافة إلى ذلك، قامت البلدية بتعديل الأرصفة أمام منازل الأشخاص ذوي الإعاقة، وعمل مواءمات في المدارس لضمان وصولهم إلى هذه الأماكن بسهولة. كما توفر البلدية أنشطة مجانية موجهة لهم مثل الأنشطة الترفيهية، وحلقات التوعية، والمخيمات الصيفية بهدف دمجهم في المجتمع. وتم تنظيم أيام طبية بالتعاون مع مؤسسات محلية مثل الهلال الأحمر لتقديم الرعاية الصحية المجانية لهم.

في مجال التعليم، تقدم البلدية دعماً للأطفال ذوي الإعاقة عبر توفير معلمات ظل ومعلمات مساعدات

لمساعدتهم في الفصول الدراسية. ورغم التحديات المالية، تواصل البلدية توفير مساهمة مالية لتقديم هذه الخدمات.

فيما يتعلق بإعداد الخطة الاستراتيجية، فقد شارك الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم بفاعلية في مختلف مراحل إعداد الخطة، حيث تم إدراج احتياجاتهم وقضاياهم ضمن أولويات الخطة الاستراتيجية.

نادي سلفيت الرياضي: تأسس رسميًا في عام 1994، فيما تعود بدايات نشاطه الرياضي إلى عام 1974 قبل تسجيله الرسمي. يتبع النادي للمجلس الأعلى للشباب والرياضة وهو مسجل لدى وزارة الداخلية. يهدف النادي إلى تقديم خدمات رياضية وثقافية لجميع فئات المجتمع، مع التركيز على الشباب والأطفال في تجمعات محافظة سلفيت. يضم النادي 120 عضوًا في الهيئة العامة، منهم (40 إناث و80 ذكور)، 3 أعضاء من ذوي الإعاقة. تتكون الهيئة الإدارية من 9 أعضاء، منهم 3 إناث وشخص من ذوي الإعاقة. تم إجراء الانتخابات الأخيرة في عام 2022.

يعمل في النادي 21 متطوعاً منهم 11 إناث، ويقدم النادي أنشطة رياضية متنوعة مثل كرة القدم، كرة السلة، والتنس، بالإضافة إلى الأنشطة التعليمية لطلاب المدارس. يشارك الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية والتعليمية للنادي، لكن مشاركتهم في الأنشطة الرياضية محدودة بسبب ضعف المواءمة البيئية. رغم ذلك، يسعى النادي لتوفير بيئة مواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة عند تنفيذ الأنشطة.

جمعية مردة: تأسست في العام 2004 بهدف تعزيز مشاركة الشباب والنساء في التنمية المجتمعية من خلال برامج تدريبية ومبادرات متنوعة. تتألف الهيئة الإدارية من 9 أعضاء (4 إناث و5 ذكور)، بينهم شخص من ذوي الإعاقة. يعمل في الجمعية 4 موظفين (3 إناث و1 ذكر). تركز الجمعية على بناء قدرات الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في 10 مواقع بمحافظة سلفيت، بهدف تمكينهم من قيادة التغيير المجتمعي، وتعزيز، وعيهم الاجتماعي، والسياسي.

جمعية سلفيت الخيرية النسائية: تأسست في العام 1965 وهي مسجلة لدى وزارة الداخلية تقع الجمعية في وسط مدينة سلفيت، وتستهدف بشكل رئيسي النساء والأطفال. تضم الجمعية 76 عضوًا من الإناث، ولا يوجد عضوات ذوات إعاقة. تُدار الجمعية من قبل هيئة إدارية مكونة من 11 عضوًا، تضم الجمعية 9 موظفين. من أبرز الأنشطة التي تنفذها الجمعية هي ورعاية اليتام إضافة إلى إدارة روضة أطفال، وصالة أفراح، حيث تسعى إلى تقديم خدمات ثقافية واجتماعية لأفراد المجتمع المحلي. تواجه الجمعية تحديات كبيرة فيما يتعلق بشمول الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطتها ضعف البنية التحتية لمقر الجمعية ومرافقه.

جمعية سلفيت التعاونية الزراعية: تأسست عام 2013، وهي مسجلة لدى هيئة العمل التعاوني، وتتركز في انشطتها على تعزيز المنتجات الزراعية الفلسطينية وتمكين النساء اقتصاديًا من خلال استثمار الموارد الطبيعية. تضم الجمعية 30 عضوة، منهن عضواتان من ذوات الإعاقة، بينما تتألف الهيئة الإدارية من 7 عضوات دون وجود عضوات من ذوات الإعاقة. يعمل في الجمعية 5 موظفين دائمين، بالإضافة إلى 3 موظفين بعقود. تستهدف الجمعية النساء المهتمشات والخريجين العاطلين/ات عن العمل، وتسعى لتمكينهم اقتصاديًا وإدماجهم في سوق العمل. وتشمل أنشطة الجمعية التصنيع الغذائي للمنتجات المحلية، مثل المطبخ الصحي،

الكافيتريا، تصنيع معجون البندورة، وصناعة الصابون من الزيت الصافي، وهي تولي اهتمامًا خاصًا بالأشخاص ذوي الإعاقة، عبر برامج تمكين النساء ذوات الإعاقة للعمل في مجالات الزراعة والتصنيع الغذائي، وتوفير بيئة مناسبة تضمن شمولهم وفتح فرص متكافئة لهم في مختلف أنشطة الجمعية.

جمعية الوفاء للمسنين: تأسست في العام 2008، وهي تعمل على تقديم خدمات متنوعة للمسنين في محافظة سلفيت. الجمعية تقدم خدمات مبيت للمسنين بالإضافة إلى أنشطة ترفيهية ودينية تربية. يبلغ عدد أعضاء الهيئة العامة للجمعية 85 عضواً، منهم 60 إناث و 15 ذكور، ولا يوجد أعضاء من ذوي الإعاقة. الهيئة الإدارية تتكون من 13 عضواً، منهم 5 إناث. يعمل فيها 9 موظفين. كانت تستهدف الجمعية في البداية الأشخاص فوق 60 عامًا، ولكن في الوقت الحالي تستقبل أشخاصًا من أعمار أصغر. حيث تشارك في فعاليات وأنشطة في سلفيت. وتستهدف بالأساس المسنين من ذوي الإعاقات الحركية، بينما من الصعب عليها شمول الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في أنشطتها.

جمعية أصايل الخيرية: تأسست في العام 2008 وهي مسجلة لدى وزارة الداخلية. تهدف إلى تمكين السيدات وطلبة المدارس والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال برامج تعليمية وورش عمل تهدف إلى تعزيز القدرات الاقتصادية والاجتماعية. يتكون الهيكل الإداري للجمعية من 9 أعضاء جميعهم من الإناث، ولا يوجد عضوات ذوات إعاقة في الهيئة الإدارية أو العامة. كما تعتمد الجمعية على 9 متطوعين جميعهم من الناشطين المجتمعيين. ويمتلك 7 منهم مؤهلات تعليمية عالية. يتمثل نشاط الجمعية الرئيسي في تقديم التعليم المساند للسيدات وطلبة المدارس، إضافة إلى تنفيذ مشاريع تمكين اقتصادي متنوعة. تشمل أبرز الأنشطة المنفذة: دورات تدريبية مع مديرية الزراعة، مشاريع خياطة، ودورات تعليمية للسيدات بتكلفة رمزية. في عام 2024، تم تنفيذ مشروع دعم السيدات في مجال التعليم المساند. المقر الحالي للجمعية مستأجر بالشراكة مع جهة أخرى.

نادي نسائي سلفيت: تأسس في العام 1995 ويعمل تحت إشراف وزارة المرأة ومسجل لدى وزارة الداخلية. يهدف النادي إلى تمكين النساء من مختلف الأعمار من خلال برامج تدريبية وتوعوية في مجالات متعددة. كما يقدم أنشطة للأطفال والشباب ويدمج في بعض أنشطته الأشخاص ذوي الإعاقة. يتكون النادي من 20 عضوًا في الهيئة العامة، جميعهم اناث، و9 أعضاء في الهيئة الإدارية، منهم عضوة من ذوات الإعاقة يركز النادي في عمله على مدينة سلفيت بشكل خاص مع إشراك بعض المناطق الأخرى أحيانًا.

الهلال الأحمر الفلسطيني - سلفيت: يعد مركز الهلال الأحمر الفلسطيني في سلفيت من المراكز الصحية التي تتبع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ويقدم خدمات صحية اجتماعية متكاملة للمجتمع المحلي في سلفيت. تأسس المركز ليخدم كافة فئات المجتمع، مع التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يوفر خدمات طبية متنوعة مثل العظام، الجلد، الأسنان، العلاج الطبيعي، والفحوصات الطبية المنتظمة. يتكون المركز من طاقم عمل مؤهل يضم حوالي 20 موظفًا، منهم أطباء وممرضين متخصصين. إضافة إلى مجموعة من المتطوعين الذين يساهمون في تنفيذ الأنشطة المجتمعية. يغطي المركز كافة مناطق محافظة سلفيت البالغ عددها 19 موقعا، ويشمل خدماته جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة. على الرغم من توفر بعض الخدمات الأساسية مثل التأهيل والعلاج الطبيعي، إلا أن المركز يواجه تحديات تتعلق بالموارد والتخصصات مثل تشخيص الإعاقات وتوفير النقل المخصص. المركز أيضًا يعمل على زيادة الوعي المجتمعي حول أهمية الوصول إلى الخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، ويقوم بتقديم أنشطة مجتمعية

ومبادرات داعمة، مثل الاحتفال بيوم الإعاقة العالمي، بالإضافة إلى برنامج الإثراء المنزلي المقدم لـ 12 طفلاً من ذوي الإعاقة حيث يقدم البرنامج أنشطة إدراك بصري وتميز، عناية ذاتية، تعليم بهدف الاندماج بالمدارس.

مركز الدار البيضاء لرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة: تأسس مركز الدار البيضاء في عام 1982 كأحد المؤسسات الحكومية الرائدة في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في سلفيت وهو تابع لوزارة التنمية الاجتماعية، يركز على تقديم خدمات متعددة تهدف إلى تحسين جودة حياة الأطفال ذوي الإعاقة من خلال برامج متكاملة تشمل العلاج الطبيعي، علاج النطق، والتعليم التأهيلي.

يستهدف المركز الأطفال الذكور حتى سن 12 عام، والإناث حتى 20 عام، ويقدم خدماته للفئات العمرية الصغيرة التي تكون في حاجة إلى دعم مستمر لتطوير مهاراتهم الجسدية والعقلية. يضم المركز 20 موظفًا من بينهم 18 إناث و2 ذكور، ولا يضم موظفين من ذوي الإعاقة.

جمعية "هذا حقّي": تأسست عام 2013 في محافظة سلفيت، وهي جمعية غير ربحية تهدف إلى العناية بالأطفال ذوي الإعاقة النطقية والذهنية، مثل متلازمة داون، من خلال تقديم خدمات التربية الخاصة وعلاج النطق. تعمل الجمعية تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية، ويبلغ عدد أعضاء الهيئة العامة 15 عضواً معظمهم من أسر الأطفال ذوي الإعاقة، بينما تتألف الهيئة الإدارية من 9 أعضاء. ويعمل في الجمعية 6 موظفات، وتركز أنشطتها حالياً على خدمة الأطفال ذوي الإعاقة وأسرها، خاصة في منطقة سلفيت وقرارة بني حسان، حيث توفر التدخلات المبكرة، العلاج الوظيفي والنطقي، والأنشطة التوعوية التي تهدف إلى دمج الأطفال في المجتمع. كما تقدم الجمعية الدعم المالي لبعض الأسر لتغطية تكاليف العلاج، وتسعى إلى رفع الوعي المجتمعي من خلال حملات توعية ومسابقات تستهدف المدارس والمجتمع المحلي، بهدف تحسين حياة الأطفال ذوي الإعاقة وتلبية احتياجاتهم الخاصة.

أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات المحلية في شمول الأشخاص ذوي الإعاقة:

نقص الخطط الاستراتيجية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة: تفتقر غالبية المؤسسات المحلية في مدينة سلفيت إلى الخطط الاستراتيجية الشاملة، مع ضعف التخطيط المؤسسي والمأسسة لشمول الأشخاص ذوي الإعاقة في برامجها وخدماتها. بالمقابل، تشترك بلدية سلفيت الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مراحل إعداد خططها الاستراتيجية، مع تضمين احتياجاتهم ضمن أولويات الخطة الاستراتيجية.

ضعف تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في الهيئات الإدارية والعامة: يغيب تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في الهيئات الإدارية لغالبية المؤسسات المحلية، مع تمثيل محدود في الهيئات العامة، مما يؤدي إلى تهميش مشاركتهم في عمليات صنع القرار.

نقص الكوادر المؤهلة لمراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة: لم تتلق الكوادر في غالبية المؤسسات المحلية في المدينة (الموظفين، والمتطوعين، والهيئة العامة، والإدارية) أي تدريبات للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وفهم احتياجاتهم أو الإلمام بحقوقهم، مما يؤدي إلى الإخفاق في الاستجابة لاحتياجاتهم أو توظيف نهج الاستهداف الشمولي في تدخلاتهم وبرامجهم.

ضعف التمويل والتشبيك: يعتبر نقص الموارد المالية للمؤسسات المحلية واعتمادها بشكل أساسي على التمويل الخارجي لتنفيذ برامجها وأنشطتها، تحدياً كبيراً، حيث يحدّ من قدرة المؤسسات على الاستجابة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وشمولهم في برامجها وأنشطتها كون التمويل الخارجي بالغالب محدوداً ومرتبباً بأهداف الجهات الداعمة، بالإضافة إلى ذلك، فإن محدودية الشراكات مع الجهات المحلية والدولية تحدّ من فرص الحصول على دعم إضافي لتطوير قدراتها المؤسسية.

ضعف البنية التحتية لدى العديد من المؤسسات المحلية: تفتقر المؤسسات المحلية ذات المباني القديمة خاصة إلى المواءمة ومتطلبات التصميم العام، ويتمثل ذلك في غياب المداخل الموائمة، والمصاعد، والممرات الواسعة، والوحدات الصحية الموائمة. ويشكل ذلك عائقاً كبيراً لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمؤسسات المحلية واستخدام مرافقها، والمشاركة في برامجها وأنشطتها.

نقص المعدات المتخصصة: يواجه مركز الدار البيضاء وجمعية "هذا حقي" نقصاً في بعض الأجهزة الضرورية، مثل أجهزة فحص السمع والأدوات المساندة لأشخاص ذوي الإعاقات الحركية والبصرية. الذي يحول بدوره من قدرتهم على عمليات التشخيص والعلاج، مما يضطر الأسر للبحث عن بدائل خارجية قد تكون غير متاحة بسهولة أو مرتفعة التكاليف.

نقص الكوادر المتخصصة: يواجه مركز الدار البيضاء وجمعية "هذا حقي" تحدياً ناجماً عن قلة عدد الأخصائيين المؤهلين في مجالات مثل العلاج الوظيفي، وعلاج النطق، والعلاج الطبيعي، والدعم النفسي. حيث يعتمد المركز والجمعية على عدد محدود من المختصين لمتابعة أعداد كبيرة من الحالات، ما يؤدي إلى فترات انتظار طويلة ويقلل من فرص تقديم خدمات فردية متخصصة.

غياب التصميم العام والترتيبات التيسيرية في برامج وأنشطة المؤسسات المحلية: لا تراعي البرامج والأنشطة المُنفذة من قبل المؤسسات المحلية متطلبات التصميم العام والترتيبات التيسيرية المعقولة لضمان وصول ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، ويتجلى ذلك في عدم توفر وسائل نقل موائمة، ومواد التواصل (مثل الإعلانات) الموائمة، والأشكال الأخرى من الترتيبات التيسيرية المعقولة لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم، ويقتصر الاهتمام غالباً على مواءمة المباني لتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية فقط.

الوعي المجتمعي والتوجهات السلبية السائدة: تشكل النظرة المجتمعية السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، المصحوبة بالوصمة الاجتماعية، عائقاً كبيراً أمام شمولهم في المجتمع، كما أن تدني وعي أسر الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المحلي بأهمية شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة المختلفة يحدّ من مشاركتهم الفاعلة فيها.

3. واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة سلفيت

3.1. الحق في الوصول إلى التعليم

يُعدّ الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي تكفلها التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية للأفراد دون تمييز. يحظر القانون الأساسي الفلسطيني المعدل (الدستور) التمييز على أساس الإعاقة، بما يشمل الحق في التعليم، بالنص الصريح الوارد في المادة (9) تحت الباب الثاني الخاص بالحقوق والحريات الدستورية. ويأتي قانون رقم (4) لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين ليؤكد على هذا الحق في المادة (10) من خلال ضمان فرص متكافئة للطلبة من الأشخاص ذوي الإعاقة للالتحاق بالمرافق التعليمية، بما يشمل المدارس والجامعات. يُلزم القانون وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع كافة الجهات المختصة بالعمل على توفير التشخيص التربوي اللازم لتحديد طبيعة الإعاقة ودرجتها، مع إعداد المناهج والوسائل التعليمية المناسبة وتوفير التسهيلات التي تضمن بيئة تعليمية شمولية، كما يشدد القانون على إعداد الكوادر المؤهلة للعمل مع الطلبة ذوي الإعاقة، لضمان تمكينهم من التعليم بأنواعه ومستوياته المختلفة، بما ينسجم مع احتياجاتهم ويُعزز مشاركتهم الفاعلة في المجتمع.

ومع نشر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) في الجريدة الرسمية بموجب القرار بقانون رقم (36) لسنة 2023، فإن تلك الالتزامات ينبغي أن تُبنى على نصوص الاتفاقية ذاتها، لا سيما المادة (24) بشأن الحق في التعليم، وعلى قاعدة الشمول. وأن تشمل، من بين أمور أخرى، نظاماً تعليمياً جامعاً وصديقاً للأشخاص ذوي الإعاقة، مع الحرص التام على عدم استبعاد أي شخص ذي إعاقة من النظام التعليمي على أساس الإعاقة، ومراعاة الفروق الفردية، وتيسير تعلم طريقة برايل ولغة الإشارة، وتوفير معلمين من الأشخاص ذوي الإعاقة يتقنونها، وغيرها من الالتزامات.

3.1.1. الوصول إلى التعليم المبكر

تضم مدينة سلفيت سبع رياض أطفال تتوزع جغرافياً وتختلف في حجمها وخدماتها، حيث تستقبل الأطفال من الفئة العمرية 6-4 سنوات. يبلغ إجمالي عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال حوالي 680 طفل/ة، منهم 47% من الذكور و53% من الإناث. يتلقى الأطفال التعليم على يد 42 مربية، بحيث يبلغ متوسط عدد الأطفال لكل مربية حوالي 16 طفل/ة. أما بالنسبة للغرف الصفية، فقد بلغ متوسط عدد الأطفال في الغرفة الصفية الواحدة حوالي 24 طفل/ة. وأظهرت نتائج المقابلات مع إدارة رياض الأطفال في مدينة سلفيت إلى أن نسبة الأطفال ذوي الإعاقة الملتحقين برياض الأطفال تبلغ حوالي 4% من إجمالي عدد الأطفال.

كما يلعب مركز الدار البيضاء دوراً حيوياً في تجهيز الأطفال ذوي الإعاقة للإدماج في رياض الأطفال من خلال تقديم برامج تدريبية وداعمة تساعد في تطوير مهاراتهم الاجتماعية والتعليمية. بالإضافة إلى ذلك، يتابع المركز تقدم الأطفال

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2019 أن نسبة الأمية بين الأفراد ذوي الإعاقة من عمر 15 عام فأكثر في المدينة حوالي 33%، فيما تبلغ نسبة الأمية على مستوى محافظة سلفيت حوالي 54%.

كما تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2017 أن حوالي 74% من الأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة سلفيت لم يلتحقوا أبداً بالتعليم أو أنهم التحقوا به وتركوه.

من خلال المتابعة المستمرة في الروضة. كما يُسهم برنامج الإثراء المنزلي التابع للهِلال الأحمر في دعم جزء من الأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم من خلال تدخلات منزلية تعزز الجوانب التعليمية والاجتماعية. مما يوفر بيئة داعمة في المنزل. ومع ذلك، لا تطل هذه التدخلات العديد من الأطفال ذوي الإعاقة في رياض الأطفال. حيث أشار 19% من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة أن لديهم أطفالاً ذوي إعاقة في عمر رياض الأطفال وهم غير ملتحقين بها حالياً.

كما يلعب مركز الدار البيضاء دوراً حيوياً في تجهيز الأطفال ذوي الإعاقة للإدماج في رياض الأطفال من خلال تقديم برامج تدريبية وداعمة تساعد في تطوير مهاراتهم الاجتماعية والتعليمية. بالإضافة إلى ذلك، يتابع المركز تقدم الأطفال من خلال المتابعة المستمرة في الروضة. كما يُسهم برنامج الإثراء المنزلي التابع للهِلال الأحمر في دعم جزء من الأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم من خلال تدخلات منزلية تعزز الجوانب التعليمية والاجتماعية. مما يوفر بيئة داعمة في المنزل. ومع ذلك، لا تطل هذه التدخلات العديد من الأطفال ذوي الإعاقة في رياض الأطفال وهم غير ملتحقين بها حالياً.

يبلغ متوسط قيمة الرسوم الدراسية في رياض الأطفال في مدينة سلفيت حوالي 150 شيكلاً شهرياً، ويتم تقديم إعفاءات مالية لبعض أسر الأشخاص ذوي الإعاقة ذات الدخل المحدود. المرافق والبنية التحتية، يتوفر في رياض الأطفال في سلفيت مرافق لكل 20 طفل. إضافة إلى وجود الساحات الخارجية بمتوسط مساحة تبلغ 180م²، ومعظمها مفروشة بالعشب الصناعي ومغطاة بمظلات تغطي حوالي 40% من المساحة.

وقد بينت نتائج المقابلات والزيارات الميدانية لرياض الأطفال في مدينة سلفيت وجود ضعف في المواءمة ومتطلبات التصميم العام في مباني رياض الأطفال، حيث تفتقر غالبية رياض الأطفال إلى المواءمات اللازمة لوصول واستخدام الأطفال ذوي الإعاقة ويشمل ذلك عدم مواءمة المداخل والممرات والوحدات الصحية وعدم توفر المصاعد والساحات والألعاب الخارجية.

إضافة إلى أن غالبية رياض الأطفال تفتقر للتجهيزات التعليمية الإلكترونية الحديثة التي تدعم عملية التعلم المبكر. كما لا تتوفر مناهج أو وسائل تعليمية تراعي الاحتياجات الخاصة للأطفال ذوي الإعاقة، مما يؤثر سلباً على شمولهم في العملية التعليمية.

كما وأن وسائل النقل المستخدمة من قبل رياض الأطفال غير موائمة للأطفال ذوي الإعاقة، مما يزيد من صعوبة تنقلهم إلى الرياض والمشاركة في الأنشطة التعليمية.

ورغم أن غالبية المربيّات في رياض الأطفال في سلفيت يمتلكن شهادات جامعية وشاركن في دورات تدريبية في مجال التعليم المبكر، إلا أنهن يفتقرن إلى التدريب المتخصص في التعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك حقوقهم والتشريعات الخاصة بهم؛ فالأنشطة التي تُقدّم في الرياض لا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة، حيث يتم تجنب إشراكهم في الأنشطة الحركية دون توفير بدائل مناسبة.

3.1.2. الوصول إلى التعليم الأساسي والثانوي:

3.1.2.1. مؤشرات التعليم الرئيسية الخاصة بالتعليم الأساسي والثانوي على مستوى المدينة:

يتلقى الطلبة تعليمهم في مدينة سلفيت من خلال 13 مدرسة (10 حكومية و3 خاصة) يعمل بها 187 معلم ومعلمة. وتتوزع المدارس على النحو التالي: 3 مدارس ثانوية منها مدرسة صناعية و7 مدارس أساسية للذكور والإناث. ويبلغ إجمالي عدد الطلبة في هذه المدارس 3750 (1950 ذكور و1800 إناث) منهم 29 طالب/ة من ذوي الإعاقة (16 ذكور، 13 إناث).

مؤشرات التعليم الأساسي والثانوي في المدينة مقارنة بالمؤشرات على المستوى الوطني

المؤشر العام	سلفيت	الارقام على المستوى الوطني
عدد الطلبة لكل معلم	18.2	19.4
عدد الطلبة لكل مرشد	342	200-300
عدد الطلبة في الشعبة	29	26.4
المساحة المخصصة لكل طالب في الصف /م2	1.6	1.5
عدد الطلبة لكل مرحاض	36	30.1
عدد الطلبة لكل مشربية	32	32.5
عدد الطلبة لكل مغسلة	63	49.7

يظهر الجدول أعلاه مقارنة مؤشرات التعليم في مدينة سلفيت مع المؤشرات الوطنية، فعدد الطلبة لكل معلم في سلفيت (18.2) مقارنة بالمعدل الوطني (19.4)، وعدد الطلبة في الشعبة (29) مقارنة بالمعدل الوطني (26.4)، ما يعكس فصولاً معتدلة في عدد الطلبة، وعبئاً أكاديمياً مقبولاً على المعلمين.

3.1.2.2. مستوى مواومة المدارس في سلفيت من وجهة نظر الأشخاص ذوي الإعاقة:

أفاد معظم الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم في الدراسة الميدانية والمجموعات البؤرية بأن مدارس المدينة غير مواومة لاستقبال الطلبة ذوي الإعاقة، حيث أشاروا إلى ضعف إمكانية وصولهم إلى التعليم الأساسي والثانوي، سواء بسبب التكاليف المالية أو العوائق الفيزيائية.

ورغم أن بناء المدارس قديم نسبياً، إلا أن معظم مدارس سلفيت تضم بعض عناصر المواومة الأساسية الخاصة بالإعاقات الحركية، مثل المداخل، والغرف الصفية، والوحدات الصحية المواومة. في المقابل، لا تزال المواومات المتعلقة بالإعاقات الأخرى، مثل البصرية والسمعية، محدودة للغاية. فعلى سبيل المثال، يتم توفير بعض الكتب المواومة والعدسات للطلبة ذوي الإعاقة البصرية من خلال وزارة التربية والتعليم، بينما لا يتوفر معلوم إشارة للطلبة ذوي الإعاقة السمعية داخل المدارس. أما الأجهزة المساندة الأخرى، مثل السماعات والأجهزة المكثفة للصوت، فيتم تأمينها غالباً من قبل الأهلى أو عبر مؤسسات داعمة.

كما وصف الطلبة ذوو الإعاقة وأسرههم في المجموعات البؤرية الوسائل التعليمية المستخدمة، وأجهزة الحاسوب، والمناهج الدراسية بأنها غير مواومة ولا تلى احتياجاتهم. أما بخصوص غرف المصادر، يوجد غرفتين مصادر.

كما أشار المشاركون في المجموعات البؤرية إلى وجود نقص في الكوادر المؤهلة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يعتقد حوالي 80% من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة المستطلعة عدم وجود معلمين مؤهلين للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس. ويتوافق هذا مع ما ذكره المعلمون أنفسهم في المجموعات البؤرية أنهم يفتقرون إلى المعارف والمهارات اللازمة للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة.

3.1.2.3. نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي بين الطلبة ذوي الإعاقة:

وجود مركز الدار البيضاء يعتبر إيجابياً، حيث يقدم تدخلات هامة لدمج الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس وهناك العديد من الطلبة ذوي الإعاقة تم دمجهم في مدارس المدينة ومتابعتهم، من خلال تقديم خدمات تأهيل متنوعة مثل العلاج الطبيعي، النطق، وخدمة التربية الخاصة، التي تساهم في تجهيز الأطفال ذوي الإعاقة قبل الاندماج في المدارس للتعامل بشكل فعال في بيئة المدرسة.

كما يعمل المركز على تعزيز التعاون مع المدارس من خلال تقديم الدعم النفسي والتربوي، وتدريب المعلمين على التعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، يوفر المركز الأدوات المساعدة والمستلزمات الطبية التي تساعد الأطفال على التنقل والمشاركة في الأنشطة المدرسية من خلال هذه التدخلات، يعزز المركز قدرة الأطفال ذوي الإعاقة على التكيف مع البيئة المدرسية.

تعد جهود الأخصائية في البلدية عنصراً حيوياً في متابعة الحالات التعليمية للطلبة ذوي الإعاقة. تقوم بزيارة المدارس بشكل مستمر لمتابعة حالات الطلبة وتقديم التدخلات اللازمة. هذه الزيارات تشمل تقييم التقدم الأكاديمي والاجتماعي للطلبة، والتأكد من تكييف المناهج والأنشطة المدرسية لتناسب احتياجاتهم الخاصة. كما تقدم استشارات فردية لأسر الطلبة، وتساهم في التشبيك مع مؤسسات أخرى لتوفير خدمات إضافية مثل التأهيل النفسي والاجتماعي.

علاوة على ذلك، يلعب برنامج الإثراء المنزلي التابع للهلل الأحمر دوراً تكاملياً في دعم الطلبة ذوي الإعاقة وأسرههم. يقدم البرنامج تدخلات منزلية تساهم في تعزيز الجوانب التعليمية والاجتماعية، مما يوفر بيئة داعمة في المنزل تساهم في تطوير مهارات الطلبة. وتعد هذه التدخلات جزءاً من خطة شاملة تهدف إلى تمكين الطلبة من التفاعل مع محيطهم الاجتماعي والتعليمي بشكل فعال.

ورغم ذلك، فيواجه الطلبة ذوي الإعاقة تحديات داخل البيئة المدرسية، من أبرزها ضعف التقبل من قبل زملائهم، حيث أشار 14% من الطلبة ذوي الإعاقة إلى أنهم يشعرون بعدم التقبل من قبل زملائهم. وقد أفاد 30% من الطلبة ذوي الإعاقة المستطلعين أنهم تعرضوا للتنمر أو العنف من قبل زملائهم وأحياناً من قبل المعلمين. بالإضافة إلى ذلك، أشارت أسر الأشخاص ذوي الإعاقة المستطلعين إلى أن وجود أبنائهم في المدارس الحكومية يكون بالغالب شكلياً بسبب التهميش والإقصاء المستمرين.

3.1.3. الالتحاق بالتعليم العالي

يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تحديات في الوصول إلى مؤسسات التعليم العالي والمتوسط، حيث بينت نتائج الدراسة الميدانية أن حوالي 8.3% من إجمالي الأشخاص ذوي الإعاقة المستطلعين في المدينة ملتحقون حالياً بالتعليم العالي أو المتوسط. أما أبرز هذه التحديات فتمثلت في غياب المواءمة في مباني مؤسسات التعليم العالي ومرافقها، إلى غياب وسائل النقل المواءمة في المدينة لاحتياجات الطلبة ذوي الإعاقة.

تعتبر غالبية الجامعات في سلفيت مواءمة من حيث البنية التحتية بما يضمن سهولة الوصول والتنقل داخل الحرم الجامعي. أما بالنسبة للإعاقة البصرية، فتعمل الجامعات على توفير كتب مكتوبة بطريقة بريل لتلبية احتياجات الطلبة المكفوفين، في حين تبقى المواءمات الخاصة بالإعاقات الأخرى محدودة.

3.1.4. الالتحاق بالتدريب والتعليم المهني:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الملتحقين بالتدريب المهني تبلغ 2%، وذلك لوجود عدة تحديات أبرزها نقص المعلومات حول آليات وإجراءات الالتحاق، وأن الغالبية العظمى من الأشخاص ذوي الإعاقة المستطلعين لم يحصلوا على برامج التوعية والإرشاد المناسبين حول الالتحاق بالتعليم المهني الحكومي والخاص. بالإضافة إلى ذلك، غياب وسائل النقل المواءمة.

من ناحية أخرى، أشار غالبية الأشخاص ذوي الإعاقة في المقابلات الميدانية والمجموعات البؤرية إلى ضعف التصميم العام للمرافق التعليمية، من حيث البنية التحتية للمرافق التعليمية (قاعات، ومختبرات، وغيرها). إضافة إلى عدم مواءمة الوسائل والمناهج التعليمية.

وضعف تأهيل الكوادر التعليمية، مؤكدين أن غالبية العاملين في التعليم المهني يفتقرون إلى التدريب والخبرة اللازمة لتلبية احتياجاتهم.

3.2. الحق في التمكين الاقتصادي والعمل:

يُعتبر الحق في العمل والتوظيف أحد الحقوق الأساسية المكفولة في التشريعات الفلسطينية. فقد أكد القانون الأساسي الفلسطيني المعدل (الدستور) في المادة (25) صراحة على الحق في العمل لكل مواطن وتنظيم علاقات العمل بما يكفل العدالة للجميع ويوفر للعمال الرعاية الصحية والاجتماعية. وحظرت المادة (9) التمييز على أساس الإعاقة حظراً مطلقاً، بما يشمل الحق في العمل. فيما نصت المادة (10) من قانون حقوق المعوقين رقم (4) لسنة 1999 على مسؤولية وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التأهيل والتدريب المهني والتشغيل على أساس مبدأ تكافؤ الفرص، وعلى إلزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بتشغيل نسبة من الأشخاص ذوي الإعاقة لا تقل عن 5% من عدد العاملين فيها مع جعل أماكن العمل مناسبة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشجيع المؤسسات الخاصة على تشغيلهم في مقابل منحها خصومات ضريبية.

بالرجوع إلى قرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2004 باللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين، فقد شددت المادة (12) على أنه يتوجب على كل شركة أو مؤسسة لا تُوظف أشخاصاً ذوي إعاقة وفقاً لما ينص عليه قانون حقوق المعوقين (نسبة لا تقل عن 5%) القيام بدفع بدل راتب الشخص ذي الإعاقة حسب الحد الأدنى إلى "صندوق خاص للأشخاص ذوي الإعاقة" ينشأ بقرار من وزير التنمية الاجتماعية في الوزارة، ويُخصص هذا الصندوق المالي لصرف المساعدات منه لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة غير العاملين. رغم أهمية النص المذكور في مجال التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، ومرور كل تلك السنوات من تاريخ إقرار ونفاذ اللائحة التنفيذية لقانون حقوق المعوقين، إلا أن هذا الصندوق لم ينشأ لغاية الآن وذلك خلافاً لما تنص عليه اللائحة التنفيذية للقانون.

3.2.1. المشاركة الاقتصادية والعمل:

تعتقد الغالبية (87%) من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة المستطلعين في سلفيت أن الوصول إلى سوق العمل يعتبر صعباً. في حين يرى 13.3% منهم أن الدخول إلى سوق العمل متوسط الصعوبة وذلك لوجود العديد من التحديات التي تؤدي إلى ضعف المشاركة الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة ذكوراً وإناثاً.

تبعاً للمقابلات مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات البؤرية التي ضمت الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين والعاطلين عن العمل وأسرتهم، وأرباب العمل، فقد تبين وجود عدة تحديات تساهم في انخفاض المشاركة الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة. على النحو التالي:

عدم مواءمة بيئة العمل لتوظيف وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن 71.7% من الأشخاص ذوي الإعاقة في سلفيت أشاروا إلى أن المؤسسات (الحكومية، والخاصة) في المنطقة غير مواءمة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة وعملهم، خلافاً لأحكام قانون حقوق المعوقين، ولائحته التنفيذية، وخلافاً للالتزامات المترتبة على نشر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الجريدة الرسمية بموجب القرار بقانون رقم (36) لسنة 2023 سالف الذكر.

التمييز والتحيز في بيئات العمل. يمثل التمييز والتحيز السلبي تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل أحد أبرز المعوقات التي تواجههم؛ فوفقاً للبيانات، أكد 93% من المبحوثين أن هناك تمييزاً تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئات العمل. يتجلى هذا التمييز في عدة أشكال، أبرزها رفض توظيفهم، وعدم منحهم فرصاً متساوية في الترقية والتدريب، أو وضع قيود غير مبررة تحد من وصولهم إلى الوظائف. يعود هذا التحيز إلى عوامل اجتماعية وثقافية، مثل ضعف الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والنظرة النمطية السلبية حول قدرتهم على أداء المهام بكفاءة.

نقص الفرص التدريبية والتعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن 82.8% من الأشخاص ذوي الإعاقة المستطلعين في سلفيت لم يشاركوا في تدريبات أو ورشات عمل لبناء قدراتهم للوصول إلى سوق العمل. يعود ذلك إلى عدة عوامل، منها نقص البرامج التدريبية المخصصة لهم، وعدم توفر بيانات تدريبية مهيأة من حيث البنية التحتية ووسائل الوصول، بالإضافة إلى قلة الوعي لدى المؤسسات بأهمية إشراكهم في برامج التدريب. كما تلعب التحديات المالية والاجتماعية، مثل ضعف الدعم الأسري أو نقص الفرص المناسبة، دوراً في ذلك.

دعم مشاريع التشغيل الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة. أشار 10% من الأشخاص ذوي الإعاقة وأسره المستطلعين في سلفيت أنهم تلقوا دعماً لإنشاء مشاريع أو أنشطة مدرة للدخل، إلا أن المشاريع التي تم تنفيذها سابقاً توقفت لدى غالبيتهم. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها غياب الدراسات المسبقة لاحتياجات السوق في المدينة، مما يؤدي إلى دعم مشاريع غير متوافقة مع الطلب الفعلي، إضافة إلى الاعتماد على مشاريع نمطية أو مكررة، ما يحد من فرص نجاحها بسبب تشبع السوق بمشاريع مشابهة. كما أن ضعف الخبرات في إدارة المشاريع وعدم امتلاك المستفيدين المهارات اللازمة لإدارة المشاريع، مثل تربية الأغنام أو الدواجن، يؤدي في كثير من الأحيان إلى خسارتها. ويضاف إلى ذلك استهلاك رأس المال دون القدرة على تغطية التكاليف التشغيلية لاحقاً، إلى جانب ضعف القدرة المالية على تطوير المشاريع أو إعادة استثمار الأرباح فيها لضمان استدامتها.

3.3 الوصول إلى الخدمات الصحية

نصت المادة (22) من القانون الأساسي المعدل (الدستور)، الواردة في باب الحقوق والحريات العامة، على ما يلي 1". ينظم القانون خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة 2. رعاية أسر الشهداء والأسرى ورعاية الجرحى والمتضررين والمعاقين واجب ينظم القانون أحكامه، وتكفل السلطة الوطنية لهم خدمات التعليم والتأمين الاجتماعي والصحي".

يؤكد هذا النص الدستوري (المادة 22) على مستويين مختلفين من الالتزام. في الفقرة الأولى، تُرك تنظيم التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة للقانون العادي، أي أن السلطة ليست مُلزَمة بتوفير هذه الخدمات مجاناً، بل يُنظمها القانون حسب ما تراه الجهات المختصة. أمّا الفقرة الثانية، فقد جاءت بصيغة واضحة وحاسمة، عندما قالت إن رعاية أسر الشهداء والأسرى والجرحى والمتضررين والأشخاص ذوي الإعاقة "واجب" على السلطة الوطنية الفلسطينية، ويُنظمه القانون. والأهم من ذلك، أن النص ألزم السلطة الوطنية بأن "تكفل" لهم خدمات التعليم والتأمين الصحي والاجتماعي، ما يعني أن السلطة مُلزَمة فعلياً بتوفير هذه الخدمات، وليس مجرد الإشارة إليها في القانون. وكلمة "تكفل" في السياق الدستوري تعني الضمان الكامل، أي أن تتحمل المسؤولية المباشرة عن توفير هذه الخدمات بالمجان، دون أن يُطلب من المستفيدين دفع مقابل لها. وأي قانون لا يحقق هذا المعنى هو مخالفٌ للدستور.

ونص قانون حقوق المعوقين رقم (4) لسنة 1999 في المادة (10) على وجوب أن تتولى وزارة التنمية بالتنسيق مع كل الجهات المعنية مسؤولية "ضمان الخدمات الصحية المشمولة في التأمين الصحي الحكومي مجاناً للمعوق ولأسرته".

رغم أن مجانية خدمات التأمين الصحي، كما التأمين الاجتماعي والتعليم، للأشخاص ذوي الإعاقة، واجبٌ مكفولٌ بقوة أحكام القانون الأساسي (الدستور)، ورغم تأكيد قانون حقوق المعوقين صراحةً على مجانية خدمات التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة ولأسرهم، ورغم صدور نظام التأمين الصحي الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2021 عن مجلس الوزراء ونشره في الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية) ونفاذه، إلا أن الممارسات العملية ما زالت تُخالف القانون الأساسي والقانون ونظام التأمين الصحي لسنة 2021 بشأن "مجانية التأمين الصحي" للأشخاص ذوي الإعاقة.

3.3.1. الخدمات الصحية المتوفرة

تُقدم مديرية صحة سلفيت خدماتها الصحية لسكان محافظة سلفيت عبر أقسام متعددة تشمل الطب العام، والإرشاد النفسي، والمختبرات، وصحة الأم والطفل، وطب الأسنان، وذلك ضمن مبنى مكوّن من ثلاثة طوابق مجهز بمصعد ومنحدرات لتسهيل الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.

إضافة إلى تشخيص الأشخاص ذوي الإعاقة من لجنة طبية داخلية تُحدد نسبة العجز بناءً على الفحوصات المتاحة، إلا أن عدم وجود تقييم تفصيلي لأنواع الإعاقات المختلفة يدفع أحياناً إلى إحالة الحالات إلى مراكز خارجية لإكمال التشخيص.

وتقتصر الخدمات المقدمة على التشخيص والرعاية الأساسية، دون توفر خدمات التأهيل. أما في مجال الدعم النفسي، فتتوفر استشارات نفسية ضمن خدمات الإرشاد النفسي والتأهيل الوظيفي، لكنها تفتقر إلى طواقم متخصصة في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، ورغم سهولة الوصول إلى المبنى وموقعه المركزي، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقات الحركية الشديدة صعوبات بسبب عدم توفر وسائل نقل مهيأة، مما يعيق استفادتهم الكاملة من الخدمات. إضافة إلى تُوَزَّع الأدوية وفق الإمكانيات المتاحة لوزارة الصحة، بينما تُواجه نقصاً في توفير الأدوات المساندة بالشكل المطلوب، ما يضطر بعض المراجعين إلى الحصول عليها من مدينة نابلس أو عبر منظمات داعمة مثل جمعية الشبان المسيحية والهلل الأحمر.

كما يوجد عدة مراكز تقدم خدمات صحية في مدينة سلفيت، منها مركز الهلال الأحمر الفلسطيني، ومركز الإغاثة الطبية الفلسطيني، بالإضافة إلى عيادات ومراكز خاصة. حيث يقدم مركز الهلال الأحمر الفلسطيني خدمات تأهيلية شاملة للأطفال ذوي الإعاقة، تشمل الرعاية الصحية الأولية، والخدمات النفسية، والرعاية المجتمعية من خلال المتطوعين. ومع ذلك، يواجه المركز تحديات تتعلق بغياب بروتوكولات تشخيصية متخصصة لتحديد نوع ودرجة الإعاقة، بالإضافة إلى نقص وسائل النقل المهيأة لنقل الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المركز.

من جهة أخرى، يقدم مركز الإغاثة الطبية الفلسطيني خدمات متكاملة تشمل التأهيل والعلاج الطبيعي للأطفال ذوي الإعاقة، إلى جانب الفحوصات الطبية المنتظمة والتعاون مع فرق متخصصة في مختلف المجالات الصحية. إلا أن المركز يعاني من نقص في بعض التخصصات الطبية المطلوبة، تشمل أطباء الأعصاب، مما يشكل تحدياً في تقديم الخدمات المتخصصة. كما يقدم المركز برامج توعية ودعماً نفسياً للأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم، ويساهم في توفير الأدوات المساندة مثل الأجهزة الطبية والوسائل التكيفية. بالإضافة إلى ذلك، تتوفر في المنطقة عيادات ومراكز خاصة تقدم خدمات صحية متنوعة ورغم توفر الخدمات الصحية في المدينة، إلا أن هناك عدة تحديات تؤثر على إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها وفق ما أشار إليه الأشخاص ذوو الإعاقة وأسرهم، والتي تتمثل في غياب الخدمات الصحية المتخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، وضعف موازنة المرافق الصحية بشكل عام، إضافة إلى غياب الكوادر المؤهلة للتعامل معهم. كما أشار أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة إلى عدم توفر خدمات الكشف المبكر عن الإعاقة، ما قد يؤدي إلى تأخير التشخيص أو عدم الحصول على الرعاية المناسبة في حين يضطر آخرون إلى زيارة مراكز خاصة خارج المدينة، مع ما يترتب عليه من تكلفة إضافية قد لا تكون تغطيتها متاحة لدى كافة الأسر. بالغالب عيادة الاغاثة الطبية الموجودة في مدينة سلفيت تخدم قرى جنوب نابلس وقرية ياسوف.

3.3.2. مستوى تغطية الخدمات الصحية من خلال التأمين الصحي:

على الرغم من أن 81% من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في سلفيت لديها تأمين صحي مجاني، إلا أن مستوى التغطية لا يلبى الاحتياجات الصحية لمعظم الأسر، حيث يقوم 24% من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بتغطية التكاليف الطبية على نفقتهم الخاصة، مثل العلاج والأدوية، والمكملات الغذائية، والعلاج الطبيعي والوظيفي، إضافة إلى تكاليف التنقل، ما يشكل عبئاً مادياً كبيراً على أسر الأشخاص ذوي الإعاقة ذات الدخل المحدود.

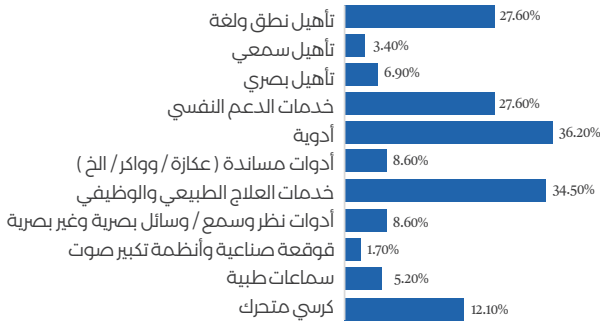
3.3.3. احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة (التغطية ووصول الأشخاص ذوي الإعاقة):

يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة في سلفيت نقصاً واضحاً في تلبية احتياجاتهم الصحية الأساسية، مما يجعلهم يعتمدون بشكل كبير على مواردهم الخاصة أو على الدعم المؤسسي غير المنتظم. أفاد 34.5% من الأشخاص ذوي الإعاقة المستطلعين في مدينة سلفيت أنهم بحاجة إلى خدمات التأهيل (العلاج الطبيعي، والوظيفي)، ولكن هذه الخدمات في الغالب تغطي على حساب المريض الشخصي لكونها لا تغطي من خلال التأمين الصحي التابع لوزارة الصحة.

ما زال نسبة العجز تلعب دوراً رئيساً في حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التأمين الصحي وهي المعمول بها حالياً 60% فأعلى ليحصل عليه الشخص.

وقد عثر 27.6% من الأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة سلفيت عن حاجتهم إلى خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، ويعتبرون أن قلة المراكز المتخصصة وغياب الكوادر المؤهلة يحدان من توفر هذه الخدمة. أما على صعيد الأدوات المساندة، فأشار 12% من الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حاجتهم إلى كرسي متحرك، و5% إلى سماعات طبية، و8.6% إلى معينات بصرية أو سمعية. ومع ذلك، يتحمل 15.5% من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة تغطية تكاليف هذه الأدوات على نفقتهم الخاصة.

علاوة على ذلك، فإن ما يقارب 36% من الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم احتياجات من الأدوية بشكل دائم وهي في غالب الأحيان غير متوفرة من قبل وزارة الصحة بشكل منتظم أو غير مشمولة في التأمين، ما يضطرهم لتغطية تكاليف هذه الأدوية على نفقتهم الخاصة.



توزيع الاحتياجات الصحية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة في سلفيت

3.4. المشاركة في الأنشطة الثقافية والترفيهية

أكد أكثر من 35% من الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم يشعرون بالتهميش من قبل المجتمع المحلي والمؤسسات المحلية، وهذا التهميش يتجلى في عدم إيلاء أهمية لمشاركتهم في الأنشطة المجتمعية المختلفة التي تنفذ في المدينة، أو اتخاذ التدابير اللازمة لشمولهم فيها.

تُعتبر مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة الأطفال منهم، في الأنشطة الثقافية والترفيهية في مدينة سلفيت محدودة للغاية، حيث تعتمد بشكل كبير على جهود متواضعة تُبذل من قبل المؤسسات المحلية.

أكد قانون حقوق المعوقين في رقم (4) لسنة 1999 على مسؤولية وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع جميع الجهات المختصة في توفير فرص الرياضة والترويح للأشخاص ذوي الإعاقة، ومواءمة الملاعب والقاعات

والمخيمات والنوادي ومرافقها، ودعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج رياضية وطنية ودولية، ونصت على تخفيض رسوم دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأماكن الثقافية والترفيهية الحكومية بنسبة 50%.

وفي المقابل، أكد الأشخاص ذوو الإعاقة وأسرههم على ضعف البرامج الثقافية والترفيهية الموجهة والمصممة لشمول الأشخاص ذوي الإعاقة فيها في المدينة. فقد أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية والترفيهية حوالي 8%، وقد أشار 40% من الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم بأن المؤسسات المحلية لا تراعي متطلبات التصميم العام والترتيبات التيسيرية اللازمة لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم، ويشمل ذلك عدم توفر وسائل نقل مواءمة، ومواد التواصل (مثل الإعلانات) المواءمة، والأشكال الأخرى من الترتيبات التيسيرية اللازمة لضمان وصولهم ومشاركتهم. كما أشارت أسر الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أن المؤسسات المحلية لا تتخذ التدابير اللازمة إلا في حال كان ذلك مطلوباً من قبل الجهة الممولة. إضافة إلى ذلك فقد أكدت أسر الأشخاص ذوي الإعاقة أن سوء الوضع الاقتصادي يعتبر تحدياً أمام وصول الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في الأنشطة الثقافية والترفيهية.

في حين أن غالبية المؤسسات المحلية اعتبرت عدم مواءمة المرافق العامة في المدينة واعتمادهم على التمويل لتنفيذ البرامج والأنشطة هو تحدٍ أمام شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية والترفيهية المنفذة في المدينة.

كما أشارت إلى ضعف الوعي المجتمعي كأحد العوامل المؤثرة على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية والترفيهية، حيث أشاروا إلى وجود ضعف في وعي أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بأهمية الأنشطة الثقافية والترفيهية في تعزيز الصحة النفسية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة. وبفارق ذلك ضعف ومحدودية البرامج التوعوية بالحقوق الثقافية والترفيهية للأشخاص ذوي الإعاقة وأهميتها لهم.

3.5. المشاركة في الحياة السياسية

نصت المادة (2) من قانون حقوق المعوقين لسنة 1999 على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بالحياة الحرة والعيش الكريم والخدمات المختلفة شأنه شأن غيره من المواطنين، له نفس الحقوق، وعليه واجبات في حدود ما تسمح به قدراته وإمكاناته، ولا يجوز أن تكون الإعاقة سبباً يحول دون تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على تلك الحقوق. ووضعت المادة (3) التزاماً شاملاً على الدولة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل حصولهم عليها.

ورغم عدم إشارة قانون حقوق المعوقين، للحقوق السياسية، بشكل صريح، إلا أنها مكفولة قانوناً بموجب النصوص أعلاه كونها تتحدث صراحة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كافة، بما يشمل الحقوق السياسية بطبيعة الحال. كما أن المادة (4) من القانون تناولت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تكوين منظمات وجمعيات خاصة بهم وهي تندرج ضمن الحقوق السياسية. مما يعني بالمحصلة النهائية أن الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة مكفولة في القانون.

كما أن القرار بقانون رقم (36) لسنة 2023 بنشر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) في الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية) من شأنه أن يُعزز منظومة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بأكملها وفي مقدمتها الحقوق السياسية.

أظهرت المقابلات والمجموعات البؤرية والبحث الميداني مع الأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم والمؤسسات المحلية وجود تحديات مختلفة أمام مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية، وتشمل:

نسبة المشاركة للأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية "الترشح، والتصويت أو حضور الاجتماعات العامة، لم تتجاوز 22% في مدينة سلفيت.

ضعف التصميم العام. اعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة عدم مواءمة المرافق العامة ومراكز التسجيل والافتتاح أحد أبرز التحديات التي يواجهونها في سلفيت. فقد أكد 76% من الأشخاص ذوي الإعاقة أنهم يواجهون صعوبات في الوصول إلى مراكز التسجيل والافتتاح، والمشاركة في الاجتماعات العامة والأنشطة السياسية المختلفة بسبب عدم توفر التدابير اللازمة لضمان مشاركتهم من حيث مواءمة الأبنية، وسائل النقل، والتزيينات التيسيرية الأخرى.

التصورات الاجتماعية. تشكل التصورات الاجتماعية السلبية عقبة كبيرة أمام مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية؛ حيث أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن نصف الأشخاص ذوي الإعاقة يشعرون بأن المجتمع المحلي ينظر إليهم بوصفهم أفراداً غير قادرين على اتخاذ قرارات سياسية.

التأثيرات العشائرية والحزبية، يرى الأشخاص ذوو الإعاقة وأسرهم أن التأثير العشائري والحزبي يُشكل تحدياً أمام المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، كونه يلعب دوراً كبيراً في تشكيل التوجهات السياسية والتأثير على مواقف الأفراد، ما يجعل من الصعب على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لا يحظون بدعم عشائري قوي الوصول إلى المناصب السياسية أو التأثير في صنع القرار.

قصور برامج التوعية والمواد الإعلامية، أشارت الغالبية العظمى من الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم إلى غياب المواد الإعلامية الموائمة، مثل نشرات بلغة الإشارة أو بطريقة برايل، والذي يحد من فهم الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم السياسية وكيفية ممارستها. على الرغم من جهود لجنة الانتخابات المركزية، مثل إصدار نشرات خاصة بطريقة برايل واستخدام لغة الإشارة في الفيديوهات التوضيحية، إلا أن هذه الجهود ما زالت محدودة، وهي تحتاج إلى تضافر الجهود بين الجهات الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، لضمان إنتاج مواد توعوية وإعلامية تكون موائمة وشاملة ومستدامة، وتُلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف الإعاقات، من أجل إذكاء الوعي بالحقوق السياسية.

3.6. حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحماية الاجتماعية ومستوى وصولهم للخدمات:

الحق في الحماية الاجتماعية من الحقوق الأساسية التي كفلتها القوانين الدولية والمحلية، بما في ذلك قانون المعوقين رقم (4) للعام 1999، والذي يؤكد على ضرورة توفير بيئة آمنة وداعمة تضمن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى خدمات الرعاية والحماية من جميع أشكال التمييز والإقصاء.

3.6.1. الوصول إلى الخدمات الاجتماعية:

أشار 31% من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة المستطلعين في مدينة سلفيت أنهم حصلوا على مساعدات مالية أو عينية من جهات مختلفة كوزارة التنمية، ووكالة الغوث، والمؤسسات المحلية. وبلغ متوسط عدد المرات التي حصلوا فيها على المساعدات خلال العام حوالي 8 مرات، بينما بلغ متوسط قيمة المساعدات للمرة الواحدة حوالي 386 شيكل للأسرة.

58.6% من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة المستطلعين في سلفيت يواجهون صعوبة كبيرة في الوصول إلى الخدمات المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات الأخرى.

يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تحديات في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية، ووكالة الغوث، والمؤسسات الأخرى. حيث تشمل هذه الخدمات "المساعدات المالية والعينية، والتأمين الصحي، والأدوات المساندة، والإعفاء الجمري الخ.

28% من الأشخاص ذوي الإعاقة المستطلعين أشاروا إلى تعرضهم للعنف داخل المنزل.

وأشار 50% من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بأن الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات الإدارية التي تتطلب معاملات وزارات متكررة للمؤسسات المقدمة للخدمات الاجتماعية تشكل تحدياً أمام الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل ضعف موازنة مباني

ومرافق تلك المؤسسات وغياب وسائل النقل الموائمة، وهذا ما أكدته 19% من الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم. كما أشاروا إلى أن معايير الاستحقاق المعقدة والصعبة تحول دون حصول غالبية الأشخاص ذوي الإعاقة على هذه الخدمات.

كما اعتبر الغالبية العظمى من الأشخاص ذوي الإعاقة أن طول مدة الانتظار للحصول على الخدمات الاجتماعية وعدم انتظامها يشكلان تحدياً في ظل غياب مصدر دخل ثابت لهم، حيث يعتمدون بالغالب على المساعدات المقدمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

3.6.2. واقع الحماية والدعم المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة:

تُقدر نسبة أسر الأشخاص ذوي الإعاقة التي تقوم بإخفاء أبنائهم ذوي الإعاقة خوفاً من الوصمة الاجتماعية حوالي 15%.

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك ضعفاً في مستوى المعرفة لدى أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحماية والحصول على الخدمات، والتدابير المتاحة، وآليات التبليغ عن حالات العنف والإساءة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ فقد أشار الأشخاص ذوو الإعاقة وأسراهم في المجموعات البؤرية إلى غياب آليات حماية فعالة في المدينة.

وقد أشار المشاركون في المجموعات البؤرية إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرضون لأشكال مختلفة من العنف تشمل العنف اللفظي والجسدي، والإهمال، والتهميش، والإقصاء والتمييز، ويكون ذلك بشكل أكبر على الأطفال والنساء. كما أكدوا أن التمييز القائم على النوع الاجتماعي هو الأكثر شيوعاً بين الإناث ذوات الإعاقة، بحيث تضع الأسر الكثير من القيود والضوابط على مشاركة الإناث في الأنشطة المجتمعية المختلفة بشكل منفرد بالمقارنة مع الذكور. العنف في المدارس، أكد ما يزيد عن نصف الأشخاص ذوي الإعاقة تعرضهم للعنف داخل المدارس، سواء من قبل زملائهم أو في بعض الحالات من قبل المعلمين. وأشار المشاركون في المجموعات البؤرية إلى أن الذكور يتعرضون للعنف الجسدي داخل المدارس بنسبة أعلى مقارنة بالإناث.

من جهة أخرى، أكد المعلمون والمرشدون المشاركون في المجموعات البؤرية أنهم يتدخلون بشكل مباشر عند وقوع حالات العنف بين الطلبة وخاصة الطلبة ذوي الإعاقة، وفي حال كان للحادثة تأثير نفسي على الطالب، يتم تحويله إلى جلسات فردية من قبل المرشد. كما يشارك المعلمون في جهود التوعية والوقاية من العنف في الأنشطة الصفية، والإذاعة المدرسية، واللقاءات التوعوية حول مخاطر العنف. وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة يعتقدون أن المعلمين يفتقرون إلى التدريب الكافي للتعامل مع حالات العنف التي يتعرض لها الطلبة ذوو الإعاقة داخل المدرسة.

3.7. توجهات أفراد المجتمع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة:

25% من أفراد المجتمع يشعرون بالقلق والخوف من وجود شخص ذوي إعاقة في اسرهم.

أظهرت النتائج الميدانية أن 64% من أفراد المجتمع المحلي المستطلعين في مدينة سلفيت لديهم توجهات إيجابية اتجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يعتقدون أنهم لا يشكلون عبئاً على الأسرة والمجتمع. فقد اتفق جميع أفراد المجتمع بأنه يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة المساهمة بشكل إيجابي في مجتمعهم. كما اعتقد 40% منهم بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يمكنهم الاعتماد على أنفسهم لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

جميع أفراد المجتمع يعتبرون الوصول إلى التعليم والحصول على خدمات صحية مجانية هو حق أساسي للأشخاص ذوي الإعاقة. وأن منح الأشخاص ذوي الإعاقة كامل حقوقهم بما في ذلك تعديل القوانين والتشريعات يمكن أن يسهل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لكافة الخدمات.

88% من أفراد المجتمع يعتقد أن توفير الدعم اللازم للأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في الانتخابات (من حيث تسهيل الوصول إلى مراكز الاقتراع، توفير المواد التوضيحية المناسبة) يعطي الأشخاص ذوي الإعاقة فرصة أفضل للمشاركة في التصويت والانتخابات. اتفق 68% من أفراد المجتمع على أن الأشخاص ذوي الإعاقة يستطيعون التأثير في صنع القرارات السياسية إذا شاركوا في الانتخابات.

60% من أفراد المجتمع يعتقدون بأن الأشخاص ذوي الإعاقة قادرين على العمل بفاعلية في مختلف القطاعات، ويرى 94% بأن توفير فرص عمل تراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة يعزز شمولهم في سوق العمل.

1. الفئات الأكثر حرماناً. يواجه جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة سلفيت رزمة من المعوقات التي تحول دون مشاركتهم الفاعلة في جميع القطاعات وتحّد من رفاهيتهم وكرامة عيشهم، وتفرض أعباءً نفسية واجتماعية واقتصادية عليهم وعلى أسرهم؛ وتزداد حدة هذه المعوقات على الأسر التي لديها أكثر من شخص ذي إعاقة، والأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 6 أفراد، والأسر الفقيرة والأسر التي ترأسها النساء، أو التي يكون رب الأسرة فيها عاطلاً عن العمل أو مسناً، كما تزيد حدة هذه المعوقات على الأطفال في سن التعليم والأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية وخاصة الشديدة منها والمركبة أو الأشخاص ذوي الأمراض المزمنة والأشخاص ذوي الإعاقة الباحثين عن عمل والفتيان والفتيات خارج التعليم العام.

2. ارتفاع مستويات الفقر وتأثيرها على الأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة سلفيت. هناك ارتفاع في نسب الفقر بين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب ارتفاع معدلات البطالة خاصة بعد الحرب على قطاع غزة وتوقف العمل في الداخل المحتل، إضافة إلى ارتفاع معدل الإعالة نتيجة لارتفاع متوسط عدد أفراد أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، وبضاعف الأمور صعوبة انخفاض نسبة أسر الأشخاص ذوي الإعاقة التي تتلقى مساعدات نقدية أو عينية من قبل وزارة التنمية الاجتماعية ووكالة الغوث والمؤسسات الأخرى. لنجد حدة الفقر تزيد بين الأسر التي تحتاج للدوية لا يتم تغطيتها من خلال التأمين الصحي، سواء للأشخاص ذوي الإعاقة أو ذوي الأمراض المزمنة. ويساهم الفقر في إقصاء وحرمان الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة الأطفال من الوصول إلى الخدمات المختلفة من تعليم، وصحة، وتأهيل، الخ. ويؤثر بشكل كبير على مشاركتهم في الأنشطة الترفيهية والثقافية والسياسية.

3. وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التعليم الجيد في مدينة سلفيت. يتوفر في مدينة سلفيت 13 مدرسة و7 رياض أطفال إلى جانب مركز الدار البيضاء في مدينة سلفيت، مع ذلك، تشير البيانات الميدانية إلى أن معظم الأطفال القادرين على الالتحاق بالتعليم هم بالفعل مسجلون في المدارس ورياض الأطفال. أما الحالات غير المتلحقة فتتركز في فئة محدودة جداً من الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية الشديدة أو الذين يحتاجون إلى رعاية شخصية كبيرة في أنشطة الحياة اليومية مثل الأكل واستخدام الحمام. كما أن التسرب المدرسي بين الطلبة ذوي الإعاقة يظهر عادة في المرحلة الإعدادية أو الثانوية، لكنه يبقى محدوداً من حيث العدد. وتواجه مدارس سلفيت، التي يغلب على أبنيتها الطابع القديم، تحديات كبيرة فيما يتعلق بمواءمة البيئة المدرسية بما يتناسب مع احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة، رغم وجود بعض الجهود المتفرقة في هذا المجال.

4. وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التعليم العالي والتدريب المهني والتقني. يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تحديات كبيرة في الالتحاق بالتعليم العالي والتدريب المهني، تتمثل أبرز هذه التحديات في غياب المواءمة في البنية التحتية للمؤسسات التعليمية، وعدم توفر وسائل نقل موائمة، وعدم تجهيز غرف المحاضرات والمشاغل والمختبرات لدعم تفاعلهم مع المحتوى بالشكل المطلوب، كما أن المناهج الدراسية والكادر التعليمي يفتقران إلى تلبية احتياجاتهم.

5. الوصول إلى الخدمات الصحية الشمولية، رغم وجود مديرية صحة سلفيت والهلال الأحمر والإغاثة الطبية،

والعديد من المراكز الصحية والعيادات الخاصة في المدينة، إلا أن ذلك لم ينعكس على إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات الصحية اللازمة بالمستوى المطلوب، بسبب النقص في بعض الخدمات المقدمة مثل خدمات التشخيص المبكر للإعاقة ونقص أو عدم توفر بعض الأدوية، وعدم تضمين خدمات العلاج الطبيعي والوظيفي ضمن التأمين الصحي، وغياب خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي والطب النفسي، وخدمات تأهيل البصر والسمع، وعدم توفر بعض الأجهزة والأدوات المساندة وخاصة للإعاقة السمعية، وضعف خدمات التحويل، بالإضافة إلى أن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة ما زالوا غير مشمولين في التأمين الصحي سواء الحكومي أو الخاص بسبب ضعف الوعي أو بسبب المعوقات المختلفة التي يواجهونها في الحصول على التأمين الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة.

6. التشغيل والتمكين الاقتصادي، غالبية الأشخاص ذوي الإعاقة من الشباب والشابات والرجال والنساء هم

خارج القوى العاملة بسبب: أولاً، النظرة المجتمعية السلبية حول قدرات وإمكانيات الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة النساء وذوي الإعاقة الذهنية؛ وثانياً، بسبب ضعف الفرص المتاحة للفتيان والفتيات في الالتحاق بالتأهيل المهني والتقني والتعليم العالي، وعدم مواءمة العديد من المنشآت الاقتصادية والمؤسسات لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، ما ساهم في زيادة حدة الفقر لدى هذه الأسر وارتفاع نسبة الإعالة.

7. الحماية من العنف والوصول لخدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي، تفرض الظروف المعيشية

للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية على الأشخاص ذوي الإعاقة وبعض أفراد الأسرة وخاصة النساء وما يرافقها من عنف من داخل وخارج الأسرة على الأشخاص ذوي الإعاقة. إضافة إلى وجود ضعف في مستوى المعرفة لدى أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحماية والوصول على الخدمات، والتدابير المتاحة، وآليات التبليغ عن حالات العنف والإساءة للأشخاص ذوي الإعاقة، وغياب آليات حماية فعالة في المدينة، إضافة إلى ضعف خدمات الإرشاد والدعم النفسي الاجتماعي والقانوني ما يزيد من حدة التهميش والمعاناة وعدم اكتشاف حالات العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، والإفلات من العقاب خاصة مع وجود ثقافة التسامح مع العنف والتنمر ضد الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

8. المشاركة في الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية، رغم وجود مجموعة من المؤسسات المحلية

الفاعلة في المجالات النسوية والخيرية والرياضية والثقافية، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل واضح على فرص مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في مجمل الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية علماً بأن غالبية الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم مهتمون بمشاركة الأطفال والفتيان والفتيات من ذوي وذوات الإعاقة في هذه الأنشطة. كذلك فإن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في رسم السياسات والتدخلات التي تخص عمل المؤسسات وخاصة البلدية وفي وضع إستراتيجية التنمية المحلية لا زالت محدودة.

9. مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية. تعتبر مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية منخفضة نتيجة وجود تحديات تعيق قدرتهم على المشاركة الفاعلة، حيث يعتبر عدم مواءمة المرافق العامة ومراكز التسجيل والاقتراع من أبرز المعوقات التي تحد من وصولهم إلى العملية الانتخابية والأنشطة السياسية. كما وتساهم التصورات الاجتماعية السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة والتأثيرات الحزبية والعشائرية في إضعاف مشاركتهم في الحياة السياسية وصنع القرار. ويتعمق ضعف المشاركة بسبب تدني وعي الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم السياسية والمشاركة فيها بشكل فاعل، ناهيك عن قصور برامج التوعية وغياب المواد الإعلامية الموائمة.

10. الوعي والاهتمام المجتمعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. هناك ضعف في وعي المجتمع والأسر حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويتجلى ذلك في تعامل المجتمع مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة من منظور خيري ونظرة الشفقة تجاههم، حيث لا زالت الثقافة المحلية متسامحة نسبياً مع إقصاء أو تهमيش الأشخاص ذوي الإعاقة في معظم القطاعات، مع محدودية برامج الدعم والتطوع والمساندة المجتمعية.

11. شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج وخدمات المؤسسات المحلية. ما زال المنظور الذي تتعامل به العديد من المؤسسات مستنداً إلى المنظور الإغاثي / الخيري ومرتبطة بنظرة الشفقة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث استبعد هذا النهج التعامل مع الإعاقة كقضية مستندة إلى قيم حقوقية، وأدى ذلك إلى ضعف الرؤى والتدخلات التي تقوم بها تلك المؤسسات، وهو ما أدى إلى غياب سياسات ترتبط بالتغيير الطويل الأمد لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى الخدمات المختلفة والمستندة إلى الحقوق، وقد ساهم وجود مؤسسات محلية فاعلة في مجالات التنمية الاجتماعية بالإضافة إلى بلدية سلفيت الناشطة في توفير الخدمات الأساسية للسكان في تعزيز التنمية المجتمعية في المدينة، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل ملموس على شمول وتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وفق النهج الحقوقي.

12. المساءلة المجتمعية والتأثير في السياسات. يتأثر الأشخاص ذوو الإعاقة وأسرهم بمدى مواءمة وانسجام التشريعات الوطنية مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أو مدى إنفاذ التشريعات والسياسات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووصولهم للخدمات والحقوق وذلك بسبب ضعف الإرادة السياسية، وضعف أدوات الرقابة والمساءلة المجتمعية، ومحدودية الحشد والتأثير على صناع القرار لتبني وإنفاذ سياسات وتشريعات مستجيبة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الوطني والمحلي وإلزام أصحاب الواجبات بشمول الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع القطاعات خاصة التعليم والصحة والعمل وبرامج الحماية الاجتماعية.

بناء على مخرجات الدراسة واللقاء المجتمعي الختامي الذي تم تنظيمه في مدينة سلفيت لاستعراض ونقاش النتائج والقضايا للخروج بالتوصيات والتوافق على أولويات العمل لتعزيز شمول الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد تم تحديد مجموعة من التدخلات ذات الأولوية لتعزيز واقع الأشخاص ذوي الإعاقة وشمولهم في مناحي الحياة المختلفة:

1- تعزيز دور البلدية في شمول الأشخاص ذوي الإعاقة:

- تأسيس شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في سياسات وخدمات بلدية سلفيت وتعزيز فرص مشاركتهم في عمليات التخطيط ورسم السياسات واستراتيجيات التنمية المحلية وفي صنع القرار.
- تعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم لخدمات المياه والطاقة بأسعار عادلة ومنصفة، وخاصة للأسر الفقيرة التي تضم أشخاصاً ذوي إعاقة، وهو ما يتطلب اتخاذ قرارات من المجلس البلدي لتوفير المياه والكهرباء للأسر الأشخاص ذوي الإعاقة بأسعار مخفضة.
- دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وخاصة الأسر الفقيرة أو التي تحت خط الفقر، بإعوائهم بنسبة معقولة من الضرائب المستحقة التي تقوم البلدية بجبايتها (ضريبة الأملاك، المعارف، النفايات، إلخ).
- موازنة وتهئية الطرق والأرصعة والمباني والأماكن العامة وخاصة المراكز الصحية والمدارس لتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة.
- تعزيز الشراكات بين البلدية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية الفاعلة ومؤسسات القطاع الخاص من أجل تحسين نوعية الخدمات القائمة وتطوير خدمات جديدة وخاصة خدمات الإرشاد النفسي الاجتماعي والقانوني، وتنظيم برامج تدريب مهني وأنشطة إنتاجية لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما الذهنية.

2. تعزيز دور المؤسسات المحلية لتقديم خدمات متخصصة وشمولية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- تعزيز دور المؤسسات المحلية في سلفيت لتقديم خدمات متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يشمل تحسين خدمات العلاج الطبيعي والوظيفي، والخدمات المقدمة للإعاقات الذهنية والشديدة، والتربية الخاصة، وتوفير الأدوات المساندة والمستلزمات الطبية وغيرها من الاحتياجات بشكل أفضل وإعطاء فرص للأطفال ذوي الإعاقة الموجهين على قائمة الانتظار لدى مركز بلدية سلفيت المجتمعي.
- تعزيز دور المؤسسات المحلية لرفع الوعي المجتمعي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويتضمن ذلك توعية أسر الأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد المجتمع المحلي، بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز التوجه الحقوقي التنموي بين فئات المجتمع المختلفة.

- تعزيز دور المؤسسات المحلية في مجال الحماية والدعم المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرتهم في المدينة، وتفعيل دور المؤسسات في نظام التحويل بين مختلف المؤسسات الحكومية والأطر المجتمعية لتسهيل تحويل الأشخاص ذوي الإعاقة للمؤسسات ذات العلاقة خارج المدينة.
- موازنة مرافق المؤسسات المحلية في المدينة لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها.
- ضمان تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في الهيئات الإدارية والعامة للمؤسسات المحلية.
- بناء قدرات المؤسسات المحلية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وآداب التعامل معهم، والتخطيط للبرامج والخدمات وفق مبدأ الشمول، والحشد والمناصرة للأشخاص ذوي الإعاقة، والمساءلة المجتمعية.

3- الشمول في الخدمات الصحية

- توفير خدمات الصحة والتأهيل في المراكز الصحية في المدينة، بما يشمل العلاج الوظيفي والعلاج الطبيعي، وغيرها من الخدمات المتخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بالحصول على بطاقة التأمين الصحي والتحويلات الطبية اللازمة.
- تعزيز برامج الصحة النفسية الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرتهم.
- موازنة المرافق الصحية في المدينة لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها.

4- الشمول في خدمات التعليم

- موازنة المرافق التعليمية في المدينة لضمان وصول الأطفال ذوي الإعاقة إليها.
- إنشاء غرف مصادر إضافية في المدارس وإعادة تأهيل وتطوير غرف المصادر الموجودة.
- بناء قدرات الكوادر التعليمية والإدارية في المدارس ورياض الأطفال لضمان وصول الأطفال ذوي الإعاقة إلى التعليم وفق نهج التعليم الجامع.
- العمل على تطوير المنهاج وتكييف أساليب التدريس والوسائل التعليمية وتوفير المواد الدراسية بطرق ميسرة وموائمة، بما يكفل للطلبة ذوي الإعاقة فرصاً متكافئة في التعليم، بما يشمل رياض الأطفال.
- تنفيذ برامج توعوية في المدارس ورياض الأطفال لتعزيز الوعي والتوجهات الإيجابية للطلبة والعاملين تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تفعيل خدمة معلمي الظل لمرافقة الطلبة ذوي الإعاقة داخل الصفوف الدراسية، مع ضمان توفير التمويل اللازم لهذه الخدمة من خلال دعم حكومي أو شراكات مجتمعية.

5- الشمول في العمل والتوظيف

- التأثير على البلدية والمؤسسات المختلفة في سلفيت من أجل تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير عمل لائق لهم بما يتناسب مع امكانياتهم ومهاراتهم وتوفير الترتيبات التيسيرية اللازمة التي تمكنهم من أداء عملهم بكفاءة.
- الضغط على الجهات الرسمية من أجل تطبيق قانون العمل الفلسطيني وخاصة بما يتعلق بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة بما لا يقل عن 5% من العاملين في أي منشأة.
- تسهيل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص متكافئة للتشغيل الذاتي بما يحقق لهم الاستقلالية الاقتصادية ويمكنهم من العيش بكرامة.

- تعزيز فرص الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى خدمات التدريب المهني او ورشات عمل لبناء قدراتهم بما يساهم في شمولهم في سوق العمل.
- العمل على توفير مشاريع ريادية مستدامة تعزز التشغيل الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة بحيث يكون ذلك مسبقاً بدراسة احتياجات لتوفير مشاريع تتناسب مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومع حاجة السوق المحلي.

6- وسائل نقل ميسرة ومناسبة

- تخصيص حافلات مجهزة بوسائل دعم لنقل الاشخاص ذوي الاعاقة وإطلاق خدمة نقل مدعومة من قبل الجهات الحكومية أو المنظمات غير الربحية لتقليل التكاليف على الأسر.
- تقديم إعفاءات أو خصومات على أجور النقل العام للأشخاص ذوي الإعاقة ومرافقيهم.
- توفير بدلات مالية للمواصلات للأسر التي تعتمد على وسائل نقل خاصة بسبب عدم توفر مواصلات عامة ملائمة.

7- المناصرة والمساءلة المجتمعية

- تفعيل أدوات المساءلة المجتمعية لمساءلة البلدية والمؤسسات المحلية بشأن مدى التزامها بشمول الإعاقة في خدماتها وبرامجها وخططها التنموية، بما يشمل مراجعة الموازنات ومدى استجابتها للاحتياجات الفعلية.
- تنظيم حملات مناصرة مجتمعية مبنية على الحقوق، تُطالب الجهات الرسمية بتطوير وتنفيذ التشريعات والسياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان مشاركتهم في عمليات التخطيط واتخاذ القرار.
- المطالبة بتفعيل نظام التأمين الصحي الحكومي الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2021، وضمان توفر خدمات التأهيل، والأدوية، والمستلزمات، والأدوات المساعدة، من خلال حملات ضغط موجهة لوزارة الصحة والجهات المختصة.
- المطالبة بتطبيق سياسة التعليم الجامع في وزارة التربية والتعليم، بما يشمل التصميم العام في المدارس، وتكييف المناهج وأساليب التدريس، وبناء قدرات المعلمين، وتوفير بيئة تعليمية صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تنظيم حملات لتعزيز الوصول إلى التعليم العالي والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يشمل موازنة البنية التحتية للمؤسسات، وتعديل السياسات التعليمية، وتوفير مناهج وأدوات تعليمية ميسرة.
- تعزيز دور الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم كمحرك رئيسي في حملات المناصرة والمساءلة المجتمعية، من خلال بناء قدراتهم على استخدام أدوات الضغط والتأثير، وتوثيق الانتهاكات، وتقديم الشكاوى، والمشاركة في المبادرات المجتمعية التي تراقب أداء المؤسسات والخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى المحلي.

مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، مبنى مكتبة بيت جالا العامة
شارع حديقة السلام، بيت جالا، فلسطين
صندوق بريد: 246، بيت جالا، فلسطين
تلفاكس: +970 (2) 2749767
www.qader.org | info@qader.org

